تحسين جودة التعليم الطبي من أين يبدأ؟؟

● خلال الفترة الماضية من ٢٨-٢٩ يوليو نظمت وزارة التخطيط والتعاون الدولي مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة حلقة نقاش حول تقرير التنمية الانسانية العربية ٢٠٠٣م من المنظور اليمني بجامعة عدن.. وفي الحلقة طرحت عدداً من الأوراق العملية من قبل الدكاترة المتخصصين والباحثين والمهتمين .. للخروج باستخلاصات تعالج الواقع اليمني ،ومنه نستعرض الأوراق المقدمة من قبل الباحثين.

إعداد / نوال مكيش

تحسين جودة التعليم الطبي

- الورقة المقدمة من أ.د/ عبد الكريم يحيى راصع ، أستاذ طب الأطفال ورئيس جامعة عدن حول المعايير العالمية لتحسين جودة التعليم الطبي في مجال الدراسات العليا موضحاً بأن هذه المعايير والتي يتم تطبيقها على مستوى كليات الطب في العالم وعلى أساس أن هذه المعايير هي الأهم مع العولمة، التغير سيفرض على الجامعة فرضاً مثل قضية الإصلاح السياسي الذي يملأ المنطقة والكل يتكلم عنه وستبدأ بكلية الطب ومن ثم بكليات الحقوق والتربية والعلوم.

متطرقاً في الورقة بأن الاتحاد العالمي للتعليم الطبي هو منظمة عالمية غير حكومية تختص بقضايا التعليم وتدريب الأطباء على أساس أنه يؤدي في النهاية إلى تحسين جودة الخدمات الطبية هذا الاتحاد أنشئ عام ١٩٧٢م ومقره الرئيسي في كوبنهاجن في الدنمارك حيث يوجد مؤسس الاتحاد الدكتور/ هاتزل كارل ويشكل الاتحاد العالمي للتعليم الطبي مظلة يستظل بها جميع معلمي الطب وكذا جميع الكليات والمعاهد العاملة في مجال التعليم الطبي.

موضحاً مهام وأهداف الاتحاد العالمي للتعليم الطبي وأن المهمة الرئيسية للاتحاد العالمي تكمن في تحسين صحة البشر العلمية وتصميم وتطبيق أعلى درجة ممكنة من المعايير العلمية والأخلاقية وذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسية هي تطوير وتحديث طرق التعليم وتطوير وتحديث طرق التعليم وتطوير وتحديث إدارة التعليم الطبي، وأن مستويات المعايير العالمية لتحسين جودة التعليم الطبي مرحلة البكالوريوس ومرحلة الدراسات العليا (مرحلة ما بعد البكالوريوس ومرحلة التعليم الطبي المستمر التنمية المهنية المستمرة واستخدامات المعايير العالمية للتعليم الطبي الدراسة الذاتية التقويم الذاتي) بمعنى أن تقوم الكليات والمعاهد الطبية بتقييم برامجها ذاتيا وإجراء التغير والتطوير اللازمين لتحسين جودة الأداء طبقاً للمعايير الدولية والتقييم الخارجي المتبادل بين الكليات والمعاهد الطبية والتقييم الذاتي والخارجي المشترك والحصول على شهادة الاعتراف والاعتماد من قبل المؤسسات القومية والدولية .. موضحاً بأن هناك مجالات ومؤشرات ومعايير أعلنها الاتحاد الدولي للتعليم الطبي عام ٢٠٠٣م عن ٩ مجالات تغطي مرحلة الدراسات العليا في الطب وجعل لكل مجال عدة مؤشرات للأداء بلغت في مجموعها ٣٧ مؤشرا وجعل لكل مؤشر معيارين للقياس أحدهما (ضروري) والآخر جوبي (معيار الجودة)، ٩ مجالات عمل و٣٧ مؤشر أداء ٧٤ معيارا قياسيا ومجالات التعليم الطبي في مرحلة الدراسات العليا يعرف المجال بأنة مكون رئيسي عام في هيكل وأنشطة ومخرجات التعليم الطبي الرسالة والمنتج التعليمي وخطة التدريب وتقييم المتدربين وحلقات التدريب والإمكانيات التدريبية والمتابعة والتقييم المستمر والقيادة والأداء التحديد المستمر وأن هناك أداء المجال الأول: الرسالة والمنتج التعليمي، صياغة الرسالة وتوصيف المنتج التعليمي، وأداء المجال الثاني: عملية التدريب وطرق أساليب واتجاهات التعليم، والمجال الثالث: وتقييم المتدربين وطرق التقييم والعلاقة بين التقييم والتدريب، والمجال الرابع: المتدبون سياسة القبول والاختيار والتسجيل وتحديد إعداد المتدربين، أما المجال الخامس: وحلقات التدريب والإمكانيات التعليمية والحلقات الأكلينية والمرض والتجهيزات والمعدات التدريبية والمجال السادس: تقويم خطة التدريب وآلية تقويم البرنامج التدريبي والتغذية الراجعة من كل من المتدربين والمدربين، أما المجال السابع: القيادة والإدارة، سيطرة القيادة المحترفة والتمويل واعتماد المخصصات ، أختتمت الورقة بطرح التساؤلات ودعونا الآن نسال أنفسنا بكل صراحة وشفافية ماذا نعرف عن الاتحاد العالي للتعليم الطبي؟، ماذا نعرف عن المعايير العالمية لتحسين جودة التعليم الطبي؟، ماذا نعرف عن متطلبات الحصول على شهادات الاعتراف والاعتماد من المؤسسات الدولية؟ وما أهمية ذلك، وهل أعددنا أنفسنا من أجل ذلك؟ حتى كانت آخر مرة قمنا فيها بإجراء دراسة ذاتية لبرنامجنا لمعرفة واقع حالنا "التقييم" ورسم صورة لمستقبلنا "التقويم".

وضع التعليم العالي

أما الورقة الثانية مقدمة من أ- د/ محمد عبد الله الصوفي ، حول بعض ملامح الوضع الحالي للتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي كوسيطين هامين من وسائط نشر وإنتاج المعرفة عرض فيها موجز لملامح الوضع الحالي للتعليم العالي والبحث العلمي في البلدان العربية باعتبارهما من أهم وسائط نشر وانتاج المعرفة.

أولا: نشر المعرفة ويتم من خلال التنشئة في مراحل التعليم المختلفة ووسائل الإعلام والترجمة، وان ملامح الوضع الحالي للتعليم العالي ويتسم التعليم العالي في البلدان العربية بانه حديث العهد "ثلاثة أرباع الجامعات العربية لا يتعدى عمرها الخمسة عشر عاماً ... متطرقاً بأن مؤسسات التعليم ستستغرق وقتا حتى تجود دورها المعرفي وعدم وضوح الرؤية وغياب السياسات الواضحة التي تحكم العملية التعليمية وكذا ضعف استغلال عدد من الجامعات في الوطن العربي ووقوعها تحت السيطرة المباشرة للنظم الحاكمة مما أدى إلى تحول العديد من الجامعات إلى ساحة للصراعات السياسية والعقائدية وتكديس مخيف بسبب التزايد غير المحسوب لاعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات.

موضحاً تقييم نوعية التعليم الجامعي في البلدان العربية في علوم الحاسوب ، التي شملت عملية التقويم ست عشرة جامعة (١٢عامة و٤ خاصة) في ١٢ دولة عربية وهي (المغرب والجزائر ومصر والكويت والسودان واليمن وسوريا والاردن وفلسطين والبحرين والإمارات) معتمداً التقييم على تطبيق خمسة معايير للأداء في مجال تعليم علوم الحاسوب في المستوى الأكاديمي، المناهج والمقررات ، وأساليب تقييم الطلبة ،ومستوى انجازتهم.

والتدريس والتعليم وتطور الطلبة وموارد التعليم وضمان الجودة وتحسينها ، كما تطرقت الورقة إلى السياق اليمني بأن معظم ما ورد في التقرير عن نوعية التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي على حالة التعليم العالي والبحث العلمي في اليمن وان التعليم العالي في اليمن حديث العهد فمعظم الجامعات «١٣ من بين ١٥ جامعة حكومية وأهلية» تأسست بعدعام ١٩٩٠م فيما يلتحق أعداد كبيرة من الطلبة بالجامعات في التخصصات الانسانية والاجتماعية حيث لاتزيد نسبة الملتحقين في الكليات العلمية عن ١٠٪ كما أن هناك فائضا لخريجي العلوم الانسانية والاجتماعية وخلو التعليم الجامعي من سياسات واضحة ومعلنة بحكم العملية التعليمية وعدم مواكبة مناهج التعليم الجامعي للتطور المعرفي والثورة المعلوماتية ونقص اعضاء وهيئة التدريس الكمي والنوعي في معظم الجامعات اليمنية .

كما تطرقت الورقة إلى البحث العلمي في الجامعات اليمنية والافتقار إلى قواعد البيانات عن الباحثين ومؤسسات البحث العلمي باعتبارها تمارس نشاطا بحثيا يوجد ما يقرب من ٢٠ مركزا وهيئة بحثية نصفها يرتبط بالجامعات اليمنية والنصف الآخر يرتبط ببعض الوزارات والجهات الحكومية ويبلغ عدد الباحثين والفنيين في تلك المراكز والهيئات من غير اعضاء هيئة التدريس بالجامعات مايقرب من ١٦٣٠ باحثا وفنيا كما استعرضت الورقة توجهات مستقبلية للنهوض بالتعليم العالي والبحث العلمي والتطور التقني في البلدان العربية .

انعاكسات تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٣م على واقع الحقوق والحريات في الجمهورية اليمنية والورقة مقدمة من الدكتور/سمير محمد العبدلي من مركز الدراسات والبحوث اليمني طرح فيها الشق الأول من أهمية تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٣م التي ركز على اهم مقومات التنمية الانسانية العربية ويعتمد على ثلاثة مرتكزات اساسية في اطار المجتمع العربي وهي احترام الحقوق والحريات وتفعيل آليات المجتمع المدني ودعم وتمكين المرأة العربية من المشاركة في المجتمع وضرورة اكتساب المعرفة وتوظيفها لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية ، كما تطرق الدكتور/سمير العبدلي لذلك إلى الشق الثاني وهو الرؤية الاستراتيجية للتقرير وواقع الحقوق والحريات في الجمهورية اليمنية مبينا فيها بأن الجمهورية اليمنية خطت بعد قيام الوحدة عام ١٩٩٠م خطوات حثيثة نحو بناء منظومة متكاملة من القوانين الداعمة للتحول الديمقراطي والحقوق والحريات الانسانية والتي تعتبر أفضل من نظيراتها في الجزيرة العربية .

موضحا في الورقة مجالي تطوير التعليم والاعلام وعلاقتهما بالحرية بأن حرية الرأي والتعبير من اهم وسائل نشر المعرفة باعتبار بأن الصحافة في اليمن قد قطعت مراحل وأشواط متقدمة في مجال حرية الصحافة وحماية الصحفيين وكذا تناولت الورقة مجال الحقوق والحريات والحرب على الارهاب والحريات المتعلقة بالمرأة وتطبيق المعاهدات المتعلقة بحقوق الانسان والحريات ومجال تطبيق القوانين والرؤية الاستراتيجية لتقرير التنمية الانسانية .

المرأة والتنمية

أما الدكتورة/انصاف عبده قاسم استعرضت في ورقتها حول المرأة والتنمية في اليمن إلى إقامة مجتمع المعرفة التي حددها تقرير التنمية الانسانية ٢٠٠٣م إلى إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم وضمانها بالحكم الصالح والنشر الكامل لتعليم راقي النوعية مع إيلاء عناية خاصة لطرفي المتصل التعليمي وتوطين العلم وبناء القدرة الذاتية في البحث والتطوير مؤكدة على المشاركة السياسية للمرأة بأن ٥٠٪ من نساء الجمهورية يقعن في مختلف المراحل العمرية للهرم السكاني إلا أن أغلبهن يتركزن في الفئة العمرية «١٥ - ٦٤سنة» وهي الفئة العمرية النشطة القادرة على الانتاج وتحمل مسؤولية الاعالة للفئات العمرية الأخرى إلا أن النساء اللاتي يقعن ضمن هذه الفئة العمرية ولأسباب عديدة تتطرق لبعض منها لايتسنى لهن القيام بأدوارهن بسبب الأمية والتي تتفشى بين صفوف الإناث بنسبة تصل إلى٦٠٪ في المناطق الريفية وبسبب وقوعهن تحت ضغط اجتماعي لايمكنهن من تأدية هذه الأدوار . مبينة في خلاصة ورقتها بأنه لاتوجد أداة تنموية أعلى كفاءة من تعليم الفتيات وبأن الحكومة سنة ٢٠١٥م حددت لتحقيق الأهداف الانمائية للألفية وهي القضاء على الفقر المدقع وتعميم التعليم وتعزيز المساواة بين الجنسين وأن الوثائق الدولية بينت أهمية التعليم للفتيات على وجه الخصوص فمن خلال تحسين مشاركة المرأة بالتعليم في مختلف مراحله .. موضحا بأنه لايعني تشخيصنا لرفع المرأة في المجالات المحددة في الورقة وأن اختصرنا في ذلك إلى حد بعيد إلا أن الصورة واضحة وجلية لايعني ذلك انعدام مشاركة المرأة وعدم وجود أدوار لها ولكن ما هو حجم هذا الدور وهل يتطور هذا الدور مستقبلا أو يتضاءل وما هي أسباب التطور أو التضاؤل.. منوها بأن عوامل تطوير هذا الدور في مختلف المجالات وتمكين المرأة فإن المسؤولية شاملة ستبدأ من المرأة نفسها والمجتمع والحكومة ومختلف مؤسسات المجتمع المدني والتشريعي وعوامل التطور ليس بغائبة لإدراكنا عوامل التدني .

أ.د/راصع:

الإصلاح السياسي يملأ المنطقة.. والتقييم مطلوب

أ.د/الصوفي:

ثلاثة أرباع الجامعات العربية لا يتعدى خمسة عشر عاما

د./إنصاف:

٥٠٪ من النساء يتحملن مسؤولية إعالة الفئات العمرية الأخرى